الكتاب الابيض

مطبعة المصري

٩ ش ابن سينا محطة الرمل . ت ٣٧٤٠٦ اسكندرية

بيـان للنـــاس

ليزداد الذين آمنوا علمـــا وليعـــلم الذين
ظلمـــوا أى منقلب ينقلبـون

تحقيق عن رسالة الماجستير

« دراسة فى أصوات المد فى التجويد القرآنى »

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ولا تجعل فى صدورنا غلا للذين آمنو وعملوا الصالحات واهدنا إلى المعرفة الصادقة لمبادىء الاسلام السمحة ، وألهمنا الرشد فى القول والتوفيق فى العمـــل إنك أنت وحدك المسئول وأنت وحدك الذى يعلم خائنة الأعين وما تخـــفى الصدور .

وبعـــد

فقد أثيرت ضجة حول رسالة للماجستير أعـدت فى قسم اللغة العربية ونوقشت فى كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، فبلبلت هـذه الضجة أفـكار المثقفين ، وزعزعت ضمير المتدينين وأدهشت عقول العارفين المخلصين ، ثم انتهت بحكم يصور مأساة لم يسبق لهـا مثيل فى تاريخ البحوث العلمية بجامعة الاسكندرية .

وكان يمكن قبول هذا الحكم بنفس راضية ، وإذعان صادق لو أنه قام على أسس من العـلم والحق والعدالة ، ولـكنه حكم قـــد توارى فيه العلم وخنق فيه الحق وطمست فيه معالم العدالة .

ومن أجل ذلك أردنا - حسبة لله - أن نكشف عن وجه الحقيقة ونزيل الغموض عن جوانبها ليتبين الناس جوهر القضية ويعلم الذين أثاروا الضجة فحش ما ارتكبوا ويتحمل الذين أصدروا الحكم برفض هذه الرسالة مسئولية ما صنعوا دون تثبت أمام الله وأمام الضمير وأمام الجامعة وأمام الأجيال القادمة .

مراحل تطور هذه الرسالة

فى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ نوقشت الرسالة علنا فى مدة تزيد على أربع ساعات ثم أجازت اللجنة هذا البحث بدرجة جيد جدا باتفاق الآراء ، وكان مما لاحظته لجنة المناقشة أن الرسالة تحتوى فى مقدمتها التى لا تتجاوز ثمانية وعشرين صفحـــة ، على بعض عبارات جافيه ، وبعض آراء غامضة ، تحتاج الأولى إلى صياغة جديده ، وتحتـاج الأخرى إلى توضيح لغـير المتخصصين حتى لايفهم منهـــا عكس ما أريد بها .

على أن ذلك كله لا يمس جوهر الموضوع ولا يسىء إلى حقيقة تتصل بالقرآن أو الدين أو العقيده ولا تتعارض فى شىء أبدا ممـا أقره علماء الإسلام من السلف الصالح ، كما أن ذلك كله لايتعارض أيضا فى شىء مع التقاليد الجامعية لإعداد البحث أو مناقشته ، إذ قلما يخلو بحث أو رسالة من التعرض لمثل هذه الملاحظات .

ومع ذلك فقد نصحت اللجنة ـ حرصا منها على ألا تثار أدنى شبهة حـول الموضوع ـ لصاحبة البحث بصياغة ما يحتاج إلى صياغة أخرى ، وتوضيح ماهو فى حاجة إلى توضيح قبل أن ينشر البحث ويتداوله القراء .

وبعد ذلك تصدي بعض الزملاء ـ والله وحده يعلم عن يقين حقيقة ما أرادوا ـ لإحداث الضجة وإشاعة البلبلة ، فرسموا خطة محكمة تنطلى على من لا دراية لهم بالدراسات القرآنية ، وعلى الأبرياء من

رجال الدين ، فقدموا مذكرة إلى أولى الأمر فى كلية الآداب وفى إدارة الجامعة على نمط من يقرأ : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصـــلاة » أو من يقرأ : « فويــــل للمصلين » أو من يقرأ : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها منافع للناس » .

عثروا على شخص واحد فى صحيفة واحدة يستمع لمـا يقولون فيذيعه ويردده بصورة تجانب الحقيقة وتنحرف عن الجادة ، وتزعزع العامة فى أقدس شيء لديهم وهو القرآن .

وكان رد الفعل عندما أن تقدمنا بمذكـرة إلى العميد السابق ، الأستاذ الدكتور محمد ثابت الفندى نطلب إليه فيها أن يجمع الأطراف المعنية على الصعيد الجامعى لإجراء مناقشة علمية وفقا لما يمليه العرف الأكاديمى والتقاليد الجامعية المتبعة ، ولكن هذه الدعوة الهادئة ذهبت أدراج الرياح .

ومضى أكثر من شهر على المقالين المغرضين المنشورين فى صحيفة الجمهورية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، ٢٣ من نفس الشهر دون أن يحدث أى أثر إيجابى يحقق ما يهدف إليه هؤلاء الزملاء ، وكادت معالم الضجة تختفى مع الأيام . وظننا أن الثورة العاطفية قد هدأت واستيقظ العقل من بعدها ليأخذ بزمام الأمور .

وفى خلال هذه الفترة كانت صاحبة البحث على صلة مستمرة بلجنة المناقشة فغيرت من بحثها بعض الصيغ التى تحتاج إلى تغيير ووضحت بعض الآراء التى تحتاج إلى توضيح ثم عرضت رسالتها فى صورتهـا

الجديدة على الأستاذ أمين الخولى بتفويض من العضوين الآخرين فكتب تقريرا آخر أقر فيه بسلامة البحث بعد التعديل وبصلاحيته للنشر ثم قدم هذا التقرير بنفسه إلى الأستاذ العميد الدكتور ثابت الفندى الذى أبدي أسفه للأستاذ أمين الخولى وقال بالحرف الواحد « أعتقد أن المسألة قد انتهت عند هذا الحد » . حاول الأستاذ العميد مخلصا أن يهدىء من ثورة الزملاء وأن يحسم الموضوع بعد أن ظهرت له سلامة الاجراءات من الناحية العلمية والأكاديمية معا ! غير أنهم مضوا فى طريق العناد وعدم الاستجابة ، كما مضوا أيضا فى طريق الاستفزاز والاستعداء إلى غير ما حدود .

عجزت الكلية وعجزنا معهم عن أن نتبين أبعاد ما يقصدون وحقيقة ما يريدون حتى أجرى الله على لسان أحدهم — وهو فى ثورة من الحماس لأنه أحيط بالمنطق وحوصر بالحجة — حينما قال له زميل أثناء مناقشة الموضوع : « يا أخى افترض أن الطالبة أخطأت أو زلت أو ضلت الطريق بدون قصد ، وهذا أقصى ما يمكن أن يفترض ، ثم تبين لها خطؤها أو ضلالها فرجعت إلى الصواب وأصلحت أخطاءها فماذا تريد منها بعد ذلك ؟ . » إذ قال : « أنا لا أريد إلا التشهير بالبحث » ؛ وأيده زميل آخر من حزبه إذ قال : « ومن يدرينا إذا كانت مخلصة فى توبتها وإذا كانت قد غسلت ما علق بذهنها ؟ » منطق عجيب وحكم أعجب وصورة جديدة من صور محاكم التفتيش فى العصور الوسطى !!!

وأمام محاولة الأستاذ العميد بعد هذه الفترة من الهدوء النسبى ،

وبعد أن مضى على نشر المقالين أكثر من شهر ورد إلى الكلية فى خلال ثلاثة أيام أو أربعة فقط مئات الخطابات بعضها بدون إمضاء والبعض الآخر بامضاء أناس غير معروفين ، غير أن الدلائل تشير إلى أنها من طلاب المعاهد الدينية ، وكلها تدور حول الرسالة وتطالب إما بشنق صاحبتها وإما بإحراقها واما بايقاع أشد أنواع العقاب عليها . تصور عجيب !! كأننا فى مجتمع بلا قضاء وبلا قانون وبلا حماية من الدولة لارواح الأفراد !!

والذى يلفت النظر حقا ونريد التعرف عليه هو : أين مصدر العلم لأصحاب هذه الرسائل؟ وكيف أصدروا هذا الحكم الصارم وهم لم يروا البحث ولم يتحروا حقيقة الموضوع ؟ ولماذا التزموا الصمت أكثر من شهر ثم أرسلوا فجأة هذا السيل من الخطابات فى فترة لاتزيد على أربعة أيام ؟ . ثم أعقب ذلك حملة أخري من خطباء المساجد فى الاسكندرية حيث خصص بعضهم خطبة الجمعة للحديث عن الرسالة وصاحبة الرسالة وإلهاب مشاعر المصلين ضد الموضوع وملابساته . ولسنا ندرى أيضا من الذي نقل خبر الموضوع إلى أولئك الخطباء الأبرياء ؟ ومن الذى أوغر صدورهم بعد صمت طال عقب نشر المقالين ؟

ثم شبت حملة أخري من نوع جديد : سيل آخر من المكالمات التليفونية إلى صاحبة البحث وإلى المشرف على الرسالة وربما إلى عضوى لجنة المناقشة فى القاهرة ، وفحوي هذه المكالمات تهم باطله ، وشتائم مؤرقه ، وسباب بشعه ، وعبارات قذرة نابية ، وكنا نتذرع

دائما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لقومى فانهم لايعلمون :

وفى ضوء ذلك يستطيع أن يتصور القارىء ابعاد الخطه ومدى الدقة فى تنفيذها !!!

وعين العميد الجديد ، الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال ، فورث ضمن ما ورث من أمور الكلية المتشابكة هذه القضيه الصعبة فى ظاهرها لا فى حقيقتها ، والمعقدة فى إطارها لا فى جوهرها . ومن الانصاف أن نقرر أنه بعد دراسته لها . وتفهمه لأبعادها ، وتجمله بصبر المؤمنين وحكمة العلماء العارفين عقد العزم على السير فى طريق الاصلاح والمضى فى نفس المحاولة الحكيمة التى حاولها العميد السابق معتمدا على موضوع القضية لا على ما أثير حوله من ضجة ولا على ما لازمه من حملات متنوعة . وانتهى الأمر بدعوة مجلس الكلية فى يوم الثلاثاء ٤ يناير سنة ١٩٦٦ لمناقشة هذه القضية ، ووضع حد لها ، وبعد مناقشة علمية أكاديمية دامت أكثر من ثلاث ساعات طرحت القضية للتصويت أمام أعضاء المجلس ، فوافق سبعة منهم على قبول الرسالة وعلى أن تعرض على لجنة المناقشة بعد التعديل لفحصها ، وعارض فى هذا القرار أربعة أعضاء ، وانفض المجلس على هذا القرار بموافقة الأغلبية . وبالرغم من أن هذا القرار لم يكن ليرضى أعضاء لجنة المناقشة لأنها تعرف واجبها تمام المعرفة ، ولأنها تؤمن إيمانا عميقا بسلامة موقفها وإجراءاتها فى كل نواحى هذه القضية فقد أغضب هذا الحكم جبهة المعارضة لأنه لايحقق ما كانوا يهدفون إليه من أغراض .

وفى يوم الثلاثاء التالى دعى مجلس الكلية للانعقاد مرة أخرى ، وعرضت القضية من جديد ، واحتدم النقاش ، وتكشفت بعض الحقائق عن بعض تيارات خفية ، فعارض من عارض تمسكا بالقرار السابق ، وغضب من غضب حرصا على سمعة مجلس الكلية وعلى التقاليد الجامعية ، وانتهى الأمر برفض الرسالة بعد أن مضى على قبولها أسبوع واحد .

ولعل الأعجب من كل ذلك هو أن يمر الموضوع فى هذه المراحل وأن يدخل فى أطوار هذا الجدل والنقاش ، وأن ينتهى إلى هذه المأساة دون أن يؤخذ فى الاعتبار تقارير لجنة المناقشة ، ولا حكمها بسلامة البحث بعد تعديله ، ودون أن تدعى اللجنة للدفاع عن الموضوع أو لابداء وجهة نظرها أو لاستيضاح بعض ما غمض فى موقف أو فى رأي أو فى عبارة ، فى حين أن هذه اللجنة هى المختص الأول والحكم الوحيد فى هذا الموضوع من الناحية الرسمية ، ومن الناحية العلمية .

ومن هنا يتبين القارىء أبعاد المأساة !! حكم يصدر بناء على سماع واحد فقط من الخصمين وهو لا اختصاص له ولا تفويض لديه !!! وقضية ترفع من دخيل عليها فيسمع قوله ويصغى إليه ثم يناقش فيه ويحكم له دون أن يؤذن للطرف الأصيل فى القضية بأن يقـــول كلمة أو يبدي رأيا !!!

موضوع الرسالة والقضايا التى أثيرت حولها الضجة

ينبغى أن يعرف أولا أن البحث ليس بحثا دينيا ، فهو لا يتناول الدين فى جوهره ولا فى أصوله ولا فى تشريعـــاته ولا فى مجهود الفقهاء الذين تصدوا لاستنباط الأحـكام الفرعية من القضايا الكلية ، إذ أن مجال ذلك كله معاهد الدين ورجال الشرع ، وإنما هو بحث لغوى يتناول ظاهرة لغوية هى طريقة الأداء كما مارسها رجال القراءات ودرسها رجال اللغة القدامى والمحدثين .

أما القضايا التى كانت مثار الضجة فيمكن حصرها فى قضيتين أثنتين ، وكلتاهما موجودة فى مقدمة البحث التى لا تتجاوز ثمانية وعشرين صحفة من مجموع صفحاته التى تكاد تصل إلى ٤٠٠ صفحة .

القضية الأولى تتصل بطريقة الأداء فى أصوات المد القـرآنى ، وقد ثبت علميا وعمليا أن القراء يختلفون فيما بينهم فى أداء هذا المد ، وقد سجل ذلك كله فى غير ما لبس علماء القراءات ، فبعضهم يمـد حركتين وبعضهم يمد أربع حركات والبعض الاخر يمد ست حركات ثم إن علماء القراءات قد اختلفوا أيضا فى التقدير الزمنى لهذه الحركات فقاسوها بحركة ثنى الاصابع التى تختلف بدورها أيضا اختلافا ظاهرا . فقد تكون حركة الثنى بطيئة وقد تكون متوسطة وقد تكون سريعة وقد تتفرع كل واحدة من هذه الحركات الثلاثة إلى فروع عدة ليس فى ميسور الدرس ولا الدراسين حصرها ، إذ أنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك ضابط لسرعة حركة يؤديها شخص فى ظروف مختلفة .

فما بالك إذن بسرعة حركة يؤديها أشخاص عديدون ؟ هذا كله قد هدى صاحبة البحث إلى القول بأن طريقة الاداء فى المد ليست توقيفية ، وإن كانت جميعها تتفق تماما مع طرق الاداء العربى الصحيح .

ولو كان الامر غير ذلك لكنا جميعا مرتكبين للاثم ، إذ أنه لا يمكن أبد أن نتفق جميعا على طريقة واحدة من الاداء ، بل أنه لا يمكن أبدا للشخص الواحد أن يؤدى نفس العبارة فى حالاته النفسية المختلفة وفى ظروفه الزمنية المتعددة بطريقة واحدة ، فهناك ظروف مكانيه وزمانية وشخصية تحول دون تحقيق هذا المنهج الموحد فى الاداء .

وأما القضية الثانية فهى تتصل بما جاء فى القراءات من تغيير فى بعض الكلمات القرآنية : تغيير فى صيغة الكلمات أو فى بنيتها أو فى معناها أو فى لفظها أو فى إعرابها أو فى تقديمها وتأخيرها على أن هذه الاصناف المختلفة من التغيير إنما هى خلاصة ما استقر عليه رأى جمهرة المسلمين فى معنى الحديث الشريف الوارد فى صحيح البخارى والواصل إلى درجة التواتر ، وهو : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف فاقرؤا كيف شئتم » وفى رواية « ... ... فاقرؤا كيف شئتم إلا أن تضعوا كلمة رحمة مكان عذاب أو كلمة عذاب مكان رحمة » . ولعله من الاسراف فى البيان أن ننقل هنا ما ذكره علماء المسلمين من السلف الصالح فى معنى هذا الحديث وفى الاستشهاد على هذا المعنى بالآيات القرآنية التى كانت موضوعا لتلك التغييرات . ويستطيع

من رغب في الاستزادة أن يقرأ ص ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥ فى الجزء الأول من كتابى « مشكل القرآن وغريبه » لابن قتيبة ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ ـ مطبعة الخانجى . ومع ذلك فاننا ذاكرون هنا بعض أمثلة من هذه التغييرات ليراها كل ذى بصر ويسمعها كل ذي بصيرة : يقول ابن هشام الانصاري فى كتابه ـ شرح شذور الذهب ـ وهو كتاب يدرس فى المعاهد المتخصصة فى الدراسات اللغوية « وكان وراءهم ملك » وقريء « وكان أمامهم ملك » . ويقول ابن قتيبة فى كتابه المتقدم ذكره « أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يغير صورتها فى الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله ـ إن كانت إلا صيحة واحدة ـ وزقية واحدة ، وكالصوف المنفوش وكالعهن المنفوش » ، ويقول أيضا فى موضع آخر « . . وكقوله ـ ربنا باعد بين أسفارنا (بنصب « ربنا على النداء ، وباعد بصيغة الأمر) على طريق المسألة والدعاء ـ وربنا باعد بين أسفارنا (برفع « ربنا » على الابتداء ، وباعد بصيغة الماضى) على جهة الخبر والمعنيان وإن اختلفا صحيحان » .

جاء فى الابانة ص ٣٢ : وقرأ قوم « يقص الحق » بالصاد ، وقرأ قوم « يقضى الحق » بالضاد . وجاء فيه أيضا : فقرأ قوم « من كل حدب » بالحاء والباء ، وقرأ آخرون « من كل جدث » بالجيم والثاء .

يقرأ ابن كثير هذه الآية الكريمة « فتلقى آدم من ربه كلمات »

بنصب « آدم » ورفع « كلمات » ويقرأ الباقون من القراء السبعة برفع « آدم » وكسر « كلمات » .

يقرأ حمزة « أزالهما الشيطان عنها » بألف بعد الزاى مع تخفيف اللام بينما يقرأ الباقون « أزلهما الشيطان عنها » بحذف الألف وتضعيف اللام .

يقرأ حمزه والكسائى « وقولوا للناس حسنا » بفتح الحاء والسين بينما يقرأ الباقون « وقولوا للناس حسنا » بضم الحاء وسكون السين .

يقرأ حمزه « وإن يأتوكم أسرى » بفتح الألف وسكون السين وفتح الراء بينما يقرأ الباقون « وإن يأتوكم أسارى » بضم الألف وفتح السين مع الف المد .

يقرأ ابن عامر « إذ يرون » بصيغة المبنى للمجهول بينما يقرأ الباقون بصيغة المبنى للمعلوم .

يقرأ نافع وابن عامر « مساكين » بصيغة الجمع بينما يقرأ الباقون « مسكين » بصيغة الأفراد .

يقرأ حمزه والكسائى « إثم كثير » بالكاف والثاء واليـاء والراء بينما يقرأ الباقون « إثم كبير » بالكاف والباء واليـاء .

يقرا الحرميان وأبو عمرو « ننشرها » بنون المضارعة مفتوحة ثم نون الفعل ساكنة ثم الشين والراء مضمومتين بينما يقرأ الباقون « ننشزها » بنون المضـارعة مضمومة ثم نون الفعـل ساكنة ثم الشين مكسورة والزاي مضمومة .

يقرأ نافع وابن ذاكون « هيت لك » بكسر الهاء وفتح التاء بينما يقرأ « هشام « هئت لك » بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء ، ويقرأ ابن كثير « هيت لك » بفتح الهاء ، وسكون الياء وضم التاء ، ويقرأ الباقون هيت لك » بفتح الهاء وتسكين الياء وفتح التاء .

يقرأ نافع والكوفيون « يوم نسير الجبال » بضم نون المضارعة وفتح السين وتشديد الياء مع كسرها وضم الراء مع نصب « الجبال ، بينما يقرأ الباقون « تسير الجبال » بابدال نون المضارعة تاء وتحويل صيغة المعلوم إلى صيغة المجهول ورفع الجبال بدل نصبها .

يقرأ الكوفيون « قبلا » بضم القاف والباء بينما يقرأ الباقون « قبلا » بكسر القاف وفتح الباء »

يقرأ حمزه والكسائى « ليغرق أهلها » بياء المضارعة مفتوحة وفتح الراء مع غين ساكنة بينهما ورفع كلمة « أهل » على الفاعلية بينما يقرأ الباقون « لتغرق أهلها » بابدال ياء المضارعة تاء مضمومة وتحويل صيغة الثلاثى إلى صيغة الرباعى وجعل (أهلها) مفعولا به بدل أن كان فاعلا .

يقرأ ابن عامر وابن كثير (فناداها من تحتها) بجعل (من) اسم موصول ونصب الظرف بعده بينما يقرأ الباقون (فنادها من تحتها) بجعل (من) حرف جر وجر الظرف بعده .

ويذكر ابن قتيبة الدينورى أمثلة عديدة أخرى من الآيات التى تعرضت لهذه الأصناف من التغيير ، منها قوله تعالى : (ولقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض) باسناد الفعل إلى تاء

المخاطب حيث قرئت (ولقد علمت) باسناد الفعل إلى ضمير المتكلم .
ومنها قوله تعالى (فزع عن قلوبهم) حيث قرئت (فرغ) بالراء بدل الزاى وبالغين بدل العين . ومنها قوله تعالى (واعتدت لهن متكأ) بالميم مضمومة والتاء مشددة مفتوحة والكاف مفتوحة وهمزة القطع منونة بالفتح حيث قرئت (متكا) بالميم مضمومة والتاء ساكنة والكاف منونة بالفتح .

ولقد حاول ابن قتيبة أن يعلل لهذه الأصناف من التغيير فذكر أنه من تيسير الله على عباده بحيث يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم ولسنا نريد أن نترك ابن قتيبة ، العالم الجليل ، الذى تخصص فى غريب القرآن ومشكله وكثير من علومه مما جعله واحدا من رؤساء أهل السنة ، الذين وقفوا أنفسهم لنصرة كلمتهم والدفاع عن عقيدتهم ، نقول ، لسنا نريد أن نترك هذا العالم المتدين الجليل دون أن نشير إلى أنه كان واحدا من أولئك الذين كانوا يقررون وجود التغيير فى بعض آيات من القرآن لأسباب ذكرنا بعضها منذ لحظات ، غير أنه يرى أن هناك نوعين من التغيير : الأول تغيير يتناول الزيادة والنقصان واللفظ والصيغة والبنية والاعراب والتقديم والتأخير والمعنى ، وهذا جائز لايمس العقيدة ولا قدسية القرآن . والنوع الثانى تغيير يتناول التضاد فى المعنى ، ولا وجود فى القرآن الكريم لهذا النوع إلا فى صيغ الأمر والنهى فى الآيات التى تناولها النسخ .

التغيير إذن فى بعض آيات القرآن أمر واقع بلامراء ، وحقيقة ثابتة بلا جدال وليس فى الميسور ولا من الحكمة إنكاره . وأثر ذلك واضح جداً نسمعه من القراء ، ونقرأه فى كتب القراءات ،

ونجده فى مراجع العلماء من المسلمين مابين محدثين ومفسرين ولغويين وتآليف هؤلاء وأولئك تفيض بالأمثلة على الآيات التى وقع فيها تغيير وتبديل.

وأمام هذه الصور المتعددة من التغيير كان لابد للبحث أن يقف موقفا واضحا من هذا الواقع ومن تلك الحقيقة ، وهذا الموقف يحتمل أمرين لاثالث لهما ، إما أن يكون هذا التغيير قد حدث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بسبب كتابة المصحف دون نقط ولا شكل ، وهذا أمر خطير . وإما أن يكون قد حدث فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بواسطته وبعلمه وإقراره .

وإليك موقف الرسالة من هذه القضيـــــة : نفى البحث نفيا قاطعا أن يكون هذا التغـيير من الإمور المستحدثة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كما ذهب إلى ذلك بعض أصحاب الاهواء المنحرفة من المستشرقين وأصحاب البدع ، وأثبت أن هذا التغيير قد حدث فى حياة الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى علم منه وباقراره ، غير أن البحث لم يذكر صراحة «وبتوقيف من الله» وهذه هى الكلمة الواحدة التى لو أضيفت إلى هذا الموقف لسلمت القضية . على أن أمر التوقيف يجب أن يفهم ضمنا فالمسألة من البساطة والوضوح بحيث لا تختفى على من عنـــده بصر بالموضوع ، اذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ، وكل مانطق به أو أقره متصلا بالقرآن ان هو الا وحى يوحى

والدليل على وجوب الفهم بهذه الصورة ما يأتى :

أولا : لقد ترك البحث التصريح بأمر التوقيف هنا وذكره صراحة فى قضية الأداء القرآنى المتقدمة ، وهذا يظهر أن الموقف فى القضيتين مختلف وأن المراد فى القضية الأولى غير المراد فى القضية الثانية . إذ لو

كان موقف البحث فى القضيتين واحدا لصرح هنا بعدم توقيفية التغيير كما صرح به هناك . والدارس لكتب الأصول وقوانين الاصوليين يدرك تماما ما أقروه من الدليل بالنفى أو الدليل السلبى .

ثانيا : إن الرسالة نفسها فى نفس الصفحات التى تعرضت فيها لقضية التغيير تقرر بصراحة أن القرآن من وحى الله ، وأنه نزل من السماء كلمة كلمة وأن الرسول كان حريصا أشد الحرص على المحافظة على نصه وكان يتخذ له كتابا مختارين لتسجيله كما نزل ، وأن القرآن هو كتاب المسلمين المقدس ، وأن قداسة القرآن ليست موضوعا للريبة أو الشك وأن حرص الصحابة والمسلمين من بعدهم على هذه القداسة وإيمانهم بها قد تجاوز حدود الدقة والرعاية والوفاء .

فنى ص ١٢ اعتراف صريح بقداسة النص القرآنى ، وفى ص ١٣ تقرير عما كان للقرآن من قداسة ، وفى ص ١٤ - ١٥ اعتراف بأن القرآن قد جاء عن طريق الوحى وأن الرسول صلعم له كتاب للوحى منهم زيد أبن ثابت وأبى بن كعب ، وفى ص ١٦ إقرار بأن الله أنزل هذا القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا وأنه نزل بلغة قريش ، وفى ص ١٨ اعتراف بأن الصحابة قد حفظوا القرآن عن الرسول صلى الله عليه وسلم أولا بأول عند نزوله ، وفى ص ٢٢ تقرير بأن القرآن نزل من السماء بلغة قريش ، وفى ص ٢٣ اعتراف بأن القرآن كان ينزل على الرسول فيكتبه زيد بن ثابت ، وفى ص ٢٤ اقـــرار بأن القرآن هو كتاب المسلمين المقدس ، وفى ص ٢٥ اعتراف بأن عبد الله بن مسعود كان يعلم مكان نزول كل آية وسبب نزول كل آيـة ، وفى ص ٢٦ اعتراف بأن القـرآن قد أنزله الله على رسوله صلعم ، وفى ص ٢٧ اعتراف بأن القرآن أنزله الله

من السماء على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى ص ٣٤ تقرير لما للقران من قداسة ، وفى ص ٣٥ تقرير لما كان عليه المسلمون من شدة الخوف على كتابهم المقدس .

أفبعد هذا يظن انسان أن تغيير الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض الايات القرانية لم يكن بتوقيف من الله ؟

وهنا لسنا نجد أحكم من التمثيل بقول عثمان بن عفان رضى الله عنه حينما جاءه أهل مصر يعاتبونه فصعد المنبر وقال : « جزاكم الله عنى شراً، أذعتم السيئة، وكتمتم الحسنة ، وأغريتم بى سفهاء القوم » .

ومع ذلك كله فلم يغب عن لجنة المناقشة هذا الامر فتنبهت اليه وناقشت فيه وطلبت من صاحبة البحث توضيح ما هو فى حاجة الى توضيح ، وتعديل ماهو فى حاجة الى تعديل ، ثم أستجابت صاحبة البحث الى ذلك كله فى غير ماعناد ولا معارضة . فلماذا ترفض الرسالة ؟ وكيف تغلق أبواب التوبة أمام من ضلت - وهذا افتراض - من غير قصد ثم رجعت الى رحاب الله ؟ .

من ذلك يتضح أن قضية التغيير فى بعض الكلمات القرانية ليست غريبة ولا جديدة ولا مخالفة لما أستقر عليه رأى علماء الاسلام من السلف الصالح ، فقد مارسها ولا يزال يمارسها قـــراء القرآن ، وقد عالجها وأثبتها علماء السنة منذ القرون الاولى للهجرة ، كما يتضح كذلك أن تعليل البحث لهذه القضية بأنها قد تكون لأسباب بلاغية لا تتجاوز حدود مارسمه لها القدماء من تعليلات ، فقد قالوا انها لأسباب تيسيرية من الله لعباده ، كما قالوا انها لاسباب لغوية أو قبليه

أو مكانية (ص ٢٢٢ - ٢٢٣ من المرجع المتقدم لابن قتيبه) .

والان بعد أن ظهرت حقيقة الموقف وانجلى غموض القضية نتجه فى إخلاص وصفاء وفى غير حقد ولا ضغينة إلى من أثاروا هذه الضجه فنقول لهم : إما أن تكونوا قد أثر تموها حسبة لله وحفاظا على الدين فواجبكم - بعد أن تبينت لكم هذه الحقيقه - أن تترفقوا بمن وبما ظلمتم وترجعوا عن موقفكم وتعترفوا بعدم تخصصكم ودرايتكم بما دار حول القرآن الكريم من دراسات فتحسب لكم هذه الفضيلة ، فضيلة الرجوع إلى الحق .

وإما أن تكونوا قد أثر تموها لأغراض أخرى فالله يتولى جزاءكم فهو وحده الذي يحاسب على ماتخفيه الصدور .

وهناك قضية أخرى فرعية ما كان لنا أن نشغل بها أنفسنا ، ولا أن نثقل على القارى بقراءة ما نذكره بشأنها لولا مادار حولها من همس ولغو ؛ تلك هى قضية لجنة المناقشة وما قيل بشأن عدم تخصصها فى موضوع الرسالة

الواقع ان الشيء الذى يثير الدهشة أكثر من أى شى آخر هو ما قيل بشأن أعضاء لجنة المناقشة فالرسالة أساسها علم اللغة بصفة عامة وعلم الصوتيات بصفة خاصة وفوق ذلك فيها جانب دينى محدود جدا إذا ساغ لنا أن نعتبر الحديث عن القراءات القرآنية حديثا دينيا . ومن أجل ذلك تكونت اللجنه على النحو التالى .

الاستاذ أمين الخولى أستاذ الجيل الحاضر وذو الشهرة العالمية ومن نافلة القول اذن أن نتحدث عن دراساته وعن ميادين تخصصه وعن انتاجه وعن اثاره الروحية والادبية فى المجتمع العربى بعامة حتى أصبح بمثابة مرجع أصيل فى

الدراسات الاسلامية واللغوية والمنهجية واصبحنا نعتز به وننظر اليه كرصيد هائل من ارصدتنا العلمية والادبية. وهو قبل هذا وذاك مجود للقران بقراءة حفص وخريج مدرسة القضاء الشرعي وعضو سابق فى مجلس الازهر. وبعد هذا وذاك عضو من ابرز أعضاء مجمع اللغة العربية ولا يزال اطال الله فى عمره — يمارس نشاطه العلمى فى صبر العلماء ودأب المجتهدين ويواصل انتاجه الادبي والفكري فى رزانة وصمت وتواضع واخلاص. ولعل مما يجدر ذكره هنا ايضا هو انه تفضل فناقش فى قسم اللغة العربية بكلية الاداب فى جامعة الاسكندرية عددا من الرسائل قبل هذه الرسالة موضوع الحديث، منها رسالة فى تفسير القرآن وأخرى عن ابن حنبل وثالثة عن المحتسب لابن جنى فى القراءات، وتم هذا كله خلال سنوات متتالية دون أن نسمع كلمة واحدة تثير أدنى شبهة حول تخصصه أو علمه أو نزاهته فى آرائه وفى أحكامه.

والأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس الذى كان طالبا فى الأزهر قبل أن يكون طالبا فى دار العلوم والذى ذهب إلى انجلترا ليكون أول متخصص من بلدنا فى الدراسات الصوتية ومنذ عودته إلى مصر أخذ يؤسس هذا اللون الجديد من الدراسات اللغوية فى مجتمعنا العلمى ويرعاه رعاية العالم المخلص، حتى أصبح فى هذا الميدان مرجعه الأصيل ورائده الأول. ومن فضول القول أيضا أن نتحدث عن انتاجه العلمى فى مجال الدراسات الصوتية، ذلك الانتاج الذي يدرس الآن فى جميع معاهدنا المتخصصة فى الدراسات اللغوية. وهو فوق هذا وذاك كان عميدا لكلية دار العلوم فترة طويلة من الزمن ثم أنه عضو بارز فى مجمع اللغة العربية.

وأشهد الله أنني كنت أشعر بشيء غير قليل من الخجل حينما رجوت هذين الأستاذين الجليلين وألححت في الرجاء لكي يقبلا الاشتراك معي في مناقشة هذا البحث الذي — مهما كانت أهميته — لا يعدو أن يكون الحلقة الأولى في سلسلة طويلة تصور حلقاتها الأبحاث لمتابعة المتخصصين .

وأخيرا حسن عون الذي كان طالبا في الأزهر قبل أن يكون طالبا في كلية الآداب والذي حصل على عالمية الأزهر قبل أن يحصل على ليسانس الآداب والذي ذهب الى فرنسا ليتخصص في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها وحصل هناك على دكتوراه الدولة والذي جود القرآن بقرائتي حفص وورش والذي يشغل الآن كرسي العلوم اللغوية في كلية الآداب .

هؤلاء هم أعضاء اللجنة وهذا هو ماضيهم وتلك هي مكانتهم وليقل بعد ذلك مايقال .

فليس يقر في الأذهان شيء اذا احتاج النهار الى دليل

ومن ذلك نري أن تكوين اللجنة بهذه الصورة يغطي تماما جميع جوانب الموضوع : المنهج والدراسة اللغوية والصوتية والجانب القرآني بصفة خاصة والديني بصفة عامة .

وبعد هذا البيان توجد أسئلة ملحة تنتظر الاجابة ؛ وهى :

كيف ترفض هذه الرسالة ؟

ماهو نص الرسالة الذى يتجه إليه الرفض ؟

أهو نصها قبل التعديل أم نصها بعد التعديل ؟

فإذا كان الأول فما هى قيمة هذا الرفض بعد أن قررت لجنة المناقشة عدم نشره وتداوله قبل أن يعدل ؟

وإذا كان الثانى فلماذا يرفض ؟

وما هى مبررات الرفض بعد التعديل وبعد أن كتبت اللجنة تقريراً آخر تقر فيه بسلامة البحث وبصلاحيته للنشر ؟

إن لجنة المناقشة بعد أن تكونت رسميا من الهيئات المختلفة أصبحت الفيصل والحكم الوحيد فى هذه الرسالة من الناحية العلمية على الأقل ، فهل هذا الرفض يعتبر علميا أم إداريا ؟

إذا كان الأول فلماذا ؟

وإذا كان الثانى فما هى أسباسبه ؟

ماهو موقف الجامعة من كل ذلك ؟

ماهو موقف الجامعيين فى الجمهورية العربية المتحدة ؟

لقد بلغنا اللهم فاشهد .

لقد بلغنا اللهم فاشهد .

لقد بلغنا اللهم فاشهد .

حسن عوف

مطبعة المصري
٩ ش ابن زنكي محطة الرمل - ت ٣٧٤٠٦ اسكندرية